ملف الندوة

العراق في الاستراتيجية الاوربية: فرنسا انموذجا

م.د. حازم عبد الحميد النعيمي

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

يمكن تاصيل الاهتمام الاوربي بارض مابين النهرين الى عصر الاغريق ، حين اندلع الاسكندر المقدوني عبر الاناضول ليدخل وادي الرافدين ويستولي على الممالك المدينية القائمة فيه ، ويعود الى ارض العراق بعد توغله وصولا الى الهند ، ليستقر على ضفاف الفرات ويموت هناك . ولم يستطع الرومان خلفاء اليونان من التوغل كثيرا في ارض الرافدين واكتفوا بالقسم الشمالي الغربي حيث اقاموا بعض المدن . ذلك ان الامبراطورية الفارسية التي كانت تستولي على القسم الاوسط والجنوبي من العراق صدت توغلهم ، ولم يسجل اتصال ملموس بين العراق وحواضره مع اوربا حتى العصر العباسي الذهبي ، حيث تطورت الاتصالات الفكرية والعلمية ن وتبادلت بعض المدن الاوربية وبغداد المعارف والاكتشافات .

وفي مرحلة النهضة الاوربية والاستكشافات الجغرافية والانتشار الاستعماري ، كانت هناك مشكلات للاوربين الغربين مع الامبراطورية العثمانية المستولية على العراق ، ومن بينها سيطرة العثمانين على اجزاء واسعة من مناطق البلقان الاوربية ومقارعة الاوربين لهذه السيطرة . وكان الاهتمام الاوربي ومنه الفرنسي بالعراق يبدو على صعيدين . الاول اقتصادي بالحصول على طريق اقصر واسرع للتجارة مع الهند واسيا ، والثاني لنشر المسيحية او على الاصح لنشر الكاثوليكية والبروتستاتية التي تسود في غرب اوربا بينما يدين انذآك الغالبية العضمى من مسيحي العراق بالارثوذكسية الشرقية التي تتسيد الاناضول والبلقان وشرق اوربا . ومن هنا فقط اهتم الانجليز بانشاء شركات

النقل والملاحة التجاريةالتي تمر عبر العراق ، واهتم الفرنسيون بارسال بعثاتهم التبشيرية من" الاباء الدومنيكان الفرنسيسكان " الذين عرف عنهم الاهتمام بالتاريخ والاثار .

وفي الحرب العالمية الاولى اتفق الحلفاء وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا على تقاسم البلدان العربية التي سقطت فيها سلطة العثمانيون بفعل الغزو الانجليزي والفرنسي وهجوم فصائل " الثورة العربية " . وكانت اتفاقية "سايكس بيكو " 1916 قد منحت فرنسا اضافة لسوريا ولبنان ولاية الموصل الا ان فرنسا تنازلت عنها لبريطانيا في مؤتمر " سان ريمو " 1920 مقابل حصولها على نسبة 75،23 % من اسهم شركة نفط العراق، واصبح العراق من نصيب الانجليز بينما اغتصبت فرنسا سوريا ولبنان من ايدي الثوار العرب الذين حرروها من العثمانيين . وحين نصبت انجلترا فيصل الاول على عرش العراق، الملك الذي طرده الفرنسيون من عرش الشام ، تولد احساس مستمر لدى الاستعمار الفرنسي في سوريا بالخوف من العراق والتعامل معه بحذر وحساسية على اساس ان لدى حكامه رغبة متواصلة واكيدة للسيطرة على بلاد الشام وطرد الفرنسيين عنها ، واعاقة نشر ثقافتهم وتقاليدهم فيها، وبالتالي منع مصالحهم من التوسع . ويسجل لفرنسا دعمها للاكراد في تركيا والعراق وسوريا لاسباب يمكن تلخيصها في العمل على حماية مصالح فرنسا في شركة نفط العراق ، والتطلع الى المستقبل الذي قد يحمل ولادة دولة كردية تكون لفرنسا دور الراعي الاول فيها.

التحولات بعد الحرب الثانية

تراجع الدور الاوربي عموما في الشرق الاوسط والعراق بعد الحرب العالمية الثانية مقابل تقدم دور الولايات المتحدة . وقد حاولت الولايات المتحدة وبريطانيا التي اصبحت تابعة لها(ستراتيجيا وسياسيا) اقامة احلاف مضادة للاتحاد السوفيتي في الشرق الاوسط ، كان للعراق دور رئيسي فيها . وكانت فرنسا تنظر بارتياب لهذه الاحلاف ولدور العراق فيها خصوصا وان قادته كانو يدعون لفكرة " الهلال الخصيب " ، اذ استمر خوفها من هيمنة العراق على سوريا وبالتالي لبنان . وعليه لم تكن فرنسا مرتاحة لحلف بغداد . وعلى اثر اسقاط النظام الملكي عام 1958 في العراق وخروجه بالتالي من حلف بغداد ابدت فرنسا ارتياحا لتوجهات النظام الجمهوري الجديد وسعيه للمصالحة مع الثوار الاكراد ، غير انها سرعان ما اتخذت موقف الابتعاد بعد الصدام بين النظام الجمهوري والاكراد ، مع استمرها في ابداء العطف على القضية الكردية باشكال بسيطة .

ووعلى الرغم من اتخاذ العراق لقرارات تحد من مصالح شركة نفط العراق في قانون رقم 80 لعام 1961 ومصادرة حقل الرميلة من الشركة عام 1967 ، فقد استطاعت فرنسا جذب الحكومة العراقية والحصول منها على اتفاقية مع شركة " الف–ايراب " النفطية الفرنسية ، ودعمت ذلك باتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري بين البلدين . وتراجعت المصالح الفرنسية في العراق وبالتالي العلاقات مع تاميم النفط عام 1972 ، غير ان الحكومة العراقية لجأت لتطمين المصالح الفرنسية بغية عزلها عن باقي شركائها فقامت بتوقيع اتفاقيات تسوية مع فرنسا ، وتزويدها بالنفط وبنفس النسب السابقة .واتفاقيات تعاون في مجالات خدمية وصناعية وتجارية ، بحيث اصبحت فرنسا تحتل المركز الثاني بعد الاتحاد السوفيتي كشريك اقتصادي للعراق .

مرحلة الود على اساس المصالح

ومنذ عام 1973 تصاعدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بل والسياسية بين العراق (الذي يحكمه حزب البعث) وفرنسا . وتألفت لجنة مشتركة لتطوير التعاون الصناعي والتكنلوجي . وقام وزير الصناعة الفرنسي بزيارة بغداد ، تلتها زيارة لوزير الخارجية . وتمت المصادقة على اتفاقية تصدير للنفط تقوم بها الشركة الفرنسية " الف– ايراب " . وقدمت فرنسا للعراق برنامجا طموحا حمله وزير الزراعة لاستصلاح الاراضي وزيادة الانتاج الزراغي ، ومشاريع سدود وقنوات ري وبزل في العراق نتج عنه توقيع اتفاقية للتعاون الزراغي عام 1974 . واصبح للشركات الفرنسية حضور في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي ، وكذلك في مجال بيع السلاح الفرنسي للعراق. وزار رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك بغداد نهاية عام 1974 ليبرم عقودا لانشاء مصنع المنيوم ومصنع تلفزيونات ملونة . وهو ما ادى بمحصلته الى ان تتضاعف قيمة التبادل التجاري بين البلدين لتصل الى عام 1975 الى اربعة اضغاف عام 1973 .

وواصلت فرنسا تعاونها مع النظام العراقي الحاكم ، وايدته سياسيا في صراغه مع الثوار الاكراد عام 1974 رغم انها كانت تاريخيا مناصرة لحقوق الاكراد ، الا ان المصالح المتنامية الجديدة قد جعلتها تغير موقفها هذا . كما دعمت فرنسا العراق في حربه ضد النظام الايراني الجديد عام 1980 ، وزودته بالاسلحة الحديثة متضامنة في ذلك مع باقي اوربا الغربية .

التغير الاضطراري بسبب الكويت

لم تستطع فرنسا الخروج على الموقف الامريكي والاوربي الموحد في ادانة العراق حين قام بغزو الكويت واحتلاله عام 1990، واضطرت الى التضحية بمصالحها والمشاركة مع الباقين في تشكيل تحالف عسكري ، وجيش مشترك ، قام في بداية عام 1991 بطرد الجيش العراقي من الكويت بعملية "عاصفة الصحراء" رغم معارضة بعض ساستها ومسؤليها لهذه المشاركة ومنهم وزير الدفاع شوفنمان . واستغلت فرنسا هذا الوضع لدعم الانتفاضة الكردية التي سيطرت على المحافظات الكردية الشمالية الثلاث في العراق، واقامت بالتالي علاقات جيدة مع هذا الاقليم الذي فرض انفصاله عن بغداد بحكم الهزيمة العسكرية لنظام الحكم العراقي .

ووقفت فرنسا اثر هذه الحرب في موقف وسط كانت فيه تبدو اكثر المطالبين برفع الحصار والعقوبات عن العراق ، وحذرت من الانعكاسات الانسانية الوخيمة للعقوبات . وقامت ببعض الفعاليات الاستعراضية ضد الحصار مثل ارسال طائرات مساعدة انسانية واستقبال مسؤلين عراقيين . وادى بعض ساستها مثل وزير الخارجية فيدرين بتصريحات ضد العقوبات والولايات المتحدة على اساس ان هذه العقوبات تؤذي الشعب العراقي وليس حكامه . وقد اثارت هذه المواقف انتقادات الولايات المتحدة وبريطانيا ، التي لمح ساستها الى اغراءات المصالح التجارية كاساس للموقف الفرنسي .

غير ان الموقف الفرنسي المتأرجح وغير الحاسم من العراق والعقوبات والمفتشين لم يرض قادة العراق ، مما ادى الى حالة من الفتور في العلاقات بين البلدين .

فرنسا ووضع العراق ضمن محور الارهاب

وعلى اثر احداث ايلول (سبتمر) 2001 في نيويورك ، واعلان الولايات المتحدة وحلفائها الاوربين حالة الحرب على الارهاب ، وزجهم للعراق كاحد دول " محور الشر" الراعية للارهاب ، كان لفرنسا موقفاً متميزاً ، اذ انها رفضت الاسلوب الامريكي لمعالجة ملف الارهاب ، واعتبار " نظام صدام " في العراق مماثلا لنظام " طالبان " في افغانستان . وعارضت فرنسا معارضة شديدة رغبة الولايات المتحدة ضرب العراق واستخدام القوة المفرطة ضده ،وعلى اساس قرار منفرد وليس دولياً.

وحين حشدت الولايات المتحدة الحلفاء عسكريا لغزو العراق ، ايدتها وشاركتها بريطانيا ، بينما شاركت اسبانيا ثم انسحبت بعد الاحتلال ، اما المانيا وفرنسا فقد عارضتا الغزو والاحتلال الامريكي للعراق . وكانت المعارضة الفرنسية ثابتة ، في مقابل تردد المانيا. وهو ما ادى الى توتر العلاقات الامريكية الفرنسية ، واستبعدت الولايات المتحدة فرنسا من عقود اعمار العراق ، وجرى التلميح الى امكانية الاضرار بالمصالح الفرنسية النفطية في العراق . غير ان ذلك لم يثن فرنسا عن توجيه الانتقادات الى الغزو والاحتلال الامريكي وسياساته في العراق .

وقد فسرت سياسة فرنسا هذه المعارضة للاحتلال الامريكي للعراق ، بانها تتماشى اولا مع النهج الفرنسي الناقد لسياسة الهيمنة الامريكية في العالم ، ولان لفرنسا مصالح اقتصادية – تجارية ونفطية واسعة مع العراق ،تحرص على عدم تضررها ، كما انها تعتقد بان المشاركة في احتلال العراق سيؤدي الى ضرر للمصالح الفرنسية في المنطقة العربية، وتكوين صورة سلبية عن فرنسا في الشارع العربي .

التحول الفرنسي الى اليمين

ومع عام 2007 وصعود ساركوزي الى سدة الرئاسة الفرنسية بدأت فرنسا في تغير سياستها ازاء الولايات المتحدة لتصبح اكثر مرونة واقتراب، وعليه فقد خففت من انتقادها للاحتلال والسياسة الامريكية في العراق . بل وارسلت وزير خارجيتها كوشنير الى العراق في محاولة لتقريب مواقف حكومته مع سياسة الولايات المتحدة التي اشار الى اعتبارها تتجه لاعادة الامن والاعمار في العراق . وقد لايكون الموقف الفرنسي الجديد هذا بعيدا عن محاولة الدفاع عن المصالح التجارية ، والعقود النفطية ، ومشاريع الاعمار ولو كان ذلك ثمنه تبرير السياسة الامريكية في العراق مع ان الواقع يؤكد خطأها ،فالمصالح هي الحقيقة الاولى لدى ورثة المستعمرين الكولنياليين والراسماليين الاوربين القدامى .

وتأكيدا لحقيقة ان الاستراتيجية الاوربية والفرنسية خصوصا في العراق تعتمد اولا المصالح الاقتصادية والتجارية والنفطية ، بدأت الدول الاوربية الغربية وفي مقدمتها فرنسا بالتقرب من القضية العراقية واستقبال الساسة والنخب العراقية الحاكمة الجديدة . وقد دعى الرئيس الفرنسي سركوزي لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في باريس علها تعيد الامن والاستقرار للعراق الذي يعيش حالة من الصراعات المسلحة المستمرة، والفوضى السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ورشح عن الاخبار منذ اوائل هذا العام 2008 موضوع مشروع اتفاق لتزويد العراق لدول اوربا الغربية بالغاز الطبيعي يبدأ بنقل 5 مليارات متر مكعب ، وانشاء خط انابيب لنقله من منطقة استخراجه في محافظة الانبار غرب العراق الى اوربا .

وعلى اساس هذه الاستراتيجية القائمة على المصالح زار رئيس الوزراء العراقي المالكي المفوضية الاوربية وقدم تصورات لاعادة اعمار العراق تساهم فيها دول اوربا الغربية ومنها فرنسا بالطبع،وهو ما يتيح لفرنسا لعب دور اكبر في قادم الايام العراقية .